

تسارع إيقاع الإصلاحات ينجح في تقليص بطالة السعوديين

مؤشر التوظيف بين المواطنين يصعد للمرة الأولى منذ إعلان رؤية 2030



عكس تراجع معدل البطالة بين السعوديين تأقلم القطاعات مع صدمات الإصلاحات الكبيرة لسوق العمل، التي أجبرت الشركات ولاسيما في القطاع الخاص على تشغيل المواطنين، في سياق خطة بعيدة المدى تهدف إلى تقليص مستوى العمالة الوافدة تدريجياً.

الرياض - أظهرت بيانات رسمية نُشرت الثلاثاء أن البطالة بين المواطنين السعوديين انخفضت في الربع الأول من العام إلى أقل من 12 في المئة وذلك للمرة الأولى منذ أربع سنوات.

لكن هذه البيانات لم تعكس تداعيات أزمة فيروس كورونا، حيث من المرجح أن تظهر آثارها مع الكشف عن أرقام الربع الثاني من هذا العام.

وتشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقتها الحكومة في 2016 بدأت تؤتي ثمارها، رغم أن هدف الرياض بخفض معدل البطالة إلى تسعة في المئة بحلول عام 2022 ما زال يبدو طموحاً.

ويؤكد خبراء أن خفض البطالة هي أكبر تحديات برامج الإصلاح الاقتصادي في السعودية، حيث تراهن الحكومة على القطاع غير النفطي من أجل "سعودة" الوظائف تدريجياً.

11.8
في المئة نسبة البطالة في الربع الأول من 2020، وهو أقل معدل منذ إطلاق برنامج الإصلاح

ورغم أن معاهد التدريب تحقق نجاحات كبيرة، لكن بنية سوق العمل والاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية يفرض مرحلة انتقالية طويلة ومحفوفة بالمخاطر.

ويشكل الحد من البطالة إحدى الركائز الأساسية في "رؤية السعودية 2030" وهي الخطة الاقتصادية التي أعلنتها في أبريل 2016 لتتنوع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على النفط وتعزيز دور القطاع الخاص، لكنها تمثل أيضاً أكبر التحديات.

وتسعى الخطة ليس فقط إلى تعزيز القوة العاملة السعودية، بل إلى تنويع مهاراتها أيضاً بما يساهم في تنويع النشاط الاقتصادي وقطاعه، للحد

رحيل الأجانب فرصة ثمينة

وتؤكد المؤشرات اتساع تأثيرات برنامج التحول الاقتصادي في السعودية على وقع العمالة الأجنبية بعد فرض ضرائب تصاعدية على تشغيلهم خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إضافة إلى الإجراءات التقشفية، ما جعل أعدادهم تنخفض إلى قرابة مليون وافر. وتواجه البلاد صعوبات كبيرة منذ سنوات في توفير فرص عمل للمواطنين، بعد أن اعتادت شركات القطاع الخاص على الاعتماد على العمالة الأجنبية الرخيصة في وقت لم يكن فيه النظام التعليمي يؤهل الطلبة جيداً لمتطلبات سوق العمل.

ويفضل الكثير من السعوديين وظائف القطاع العام الأعلى أجراً وساعات العمل الأقل مقارنة بشروط العمل في شركات القطاع الخاص.

في تنفيذ خطط توطین الكفاءات المحلية. ونصب الترجيحات في تسارع وتيرة تسريح العمالة والموظفين وخاصة من الوافدين بفعل أسوأ أزمة اقتصادية ومالية في تاريخ دول المنطقة. واستقطبت السعودية وبقية دول الخليج على امتداد سنوات خاصة مع صعود أسعار النفط أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة الوافدة، ولاسيما في مجال الخدمات والإنشاءات والإدارة.

ولكن بفعل صدمة انخفاض أسعار النفط وتأثيرات أزمة كورونا بات جزء من الوافدين يشكل في الوقت الحالي فائضاً عن الحاجة الحقيقية لسوق العمل وبعثاً على اقتصادات منطقة الخليج.

السعودية على وجه التحديد، ما يمهّد الطريق لنهضة الكفاءات المحلية، والذي لطالما كان هدفاً لها.

الحكومة تسعى لتوفير 1.2 مليون وظيفة بحلول 2022 عبر التركيز على قطاعات التجزئة والترفيه والسياحة

وذكرت دراسة نشرها مركز مجلس الخليج العربي للدراسات والبحوث مؤخراً أن أزمة كورونا تشكل فرصة سانحة لحكومات دول الخليج العربي من أجل الإسراع

وتراجع نشاط التوظيف في القطاع الخاص في يونيو بمعدل غير مسبق، إذ قلصت الشركات الوظائف لخفض التكاليف.

وتطمح الحكومة إلى توفير نحو 1.2 مليون وظيفة بحلول عام 2022 عن طريق التركيز على القطاعات كثيفة العمالة مثل التجزئة والترفيه والسياحة.

كما تستهدف أيضاً زيادة إغراء توظيف السعوديين عن طريق تقليص فجوة الأجور بينهم وبين الأجانب.

وتؤكد تحليلات الخبراء أن أزمة إغلاق الاقتصاد العالمي المرتبط بالوباء وتداعياتها على اقتصادات دول الخليج العربي ستقلب موازين سوق العمل في المنطقة رأساً على عقب.

وتتزايد احتمالات الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوافدين في

الاتحاد للطيران تشرع في توسيع نطاق شبكتها رحلاتها

عملية صيانة للأسطول في تاريخ الشركة.

ومع عودة الرحلات المنتظمة، سيوفر برنامج سفراء الاتحاد للصحة والسلامة الدعم اللازم لضمان أعلى مستويات النظافة والسلامة في كل مرحلة من مراحل رحلة المسافرين.

ويقدم الفريق المتخصص والمتحدث بلغات مختلفة، وهو الأول من نوعه في قطاع الطيران، للضيوف معلومات حول إجراءات الصحة والوقاية التي تتخذها الشركة لتوفير الرعاية والمعلومات الأساسية للمسافرين.

وكان الاتحاد الدولي للنقل الجوي، قد حذر عدداً من شركات الطيران في الشرق الأوسط من أن شركات الطيران في الشرق الأوسط ستواجه أزمة سيولة وأن مئات الآلاف من الوظائف في أنحاء المنطقة مهددة وحث على تدخل حكومي.

ونسبت وكالة رويترز لتوني دوغلاس الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتحاد للطيران قوله "يسرنا الإعلان عن الاستئناف التدريجي لرحلاتنا المجدولة إلى المزيد من الوجهات على شبكتنا العالمية وبحلول شهر أغسطس".

وأوضح أن الشركة تنوي تشغيل حوالي 45 في المئة من الطاقة الاستيعابية التي كانت لديها قبل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد.



وأضاف "واصلنا تشغيل رحلات خاصة لنقل المسافرين إلى جانب رحلات الشحن والمساعدات الإنسانية خلال الأشهر القليلة الماضية".

وتابع "الأولوية الآن هي توفير بيئة سفر آمنة وسليمة خلال كافة مراحل رحلة الضيف، مستفيدين من مبادراتنا للصحة والسلامة، واستعادة عملياتنا التشغيلية تدريجياً إلى الأسواق التي أعيد فتحها".

وأشار إلى أنه خلال الأشهر القليلة الماضية، اعتمدت الاتحاد للطيران الفرصة في تطوير عملياتها ومراجعة كيفية تقديم خدماتها وقامت باكبر

أبوظبيي - انطلقت شركة الاتحاد للطيران في توسيع نطاق شبكة رحلاتها نحو وجهات إضافية مع بداية تخفيف قيود السفر وفتح الحدود في عديد البلدان.

وقالت الشركة المملوكة لحكومة أبوظبي، الثلاثاء، إنها تعزم توسيع نطاق شبكتها إلى 58 وجهة بحلول أغسطس، بما يشمل واشنطن العاصمة ومومباي ودوسلدورف بعد أن كانت تسير رحلات إلى 29 وجهة فقط.

وتشمل الرحلات وجهات رئيسية في الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا وأستراليا وذلك خلال شهري يوليو الجاري وأغسطس المقبل.

وبدأت الاتحاد للطيران في تعزيز عدد الرحلات بشكل تدريجي منذ الشهر الماضي عندما جرى رفع حظر على خدمات توقف المسافرين في الإمارات لتغيير الطائرات، أو من أجل تزويد الطائرات بالوقود.

يأتي ذلك بينما أعادت إمارة دبي فتح حدودها أمام الزائرين الأجانب بعد إغلاق حدود الإمارات في مارس للحد من انتشار فيروس كورونا. ولم يُطبق قرار دبي السماح بدخول الزائرين الأجانب في غيرها من إمارات الدولة.

وتعزم دولة الإمارات إجراء اختبارات فيروس كورونا المستجد على مليوني شخص خلال الشهرين المقبلين بعد صعود معدل الإصابة مجدداً في أعقاب تخفيف القيود.

الجزائر ترفض فتح نافذة الاقتراض لمواجهة أزمته المالية

إلى أن الاقتصاد المحلي يواجه صعوبات ولكنه بعيد عن الانهيار.

وتشير التقديرات إلى أن الدين الخارجي للبلد النفطي العضو في أوبك يبلغ نحو 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى نحو 62 مليار دولار بنهاية العام الماضي، وهو مرشح للتقلص إلى نحو 40 مليار دولار بنهاية 2020، مقابل نحو 197 مليار دولار مع بداية الأزمة النفطية منتصف 2014.

وكان محللون قالوا الشهر الماضي لوكالة بلومبرغ إن للجزائر تحفظات على الاقتراض بسبب ما عانته في السابق عندما دخلت مظلة الديون الخارجية.

وكانت شركة الائحة الدولية (إف سي آي) أعلنت في تقريرها الصادر في يونيو 2020 أن الجزائر تواجه أزمة مالية حادة، لكنها بعيدة عن الانهيار.

وتشير التقديرات إلى أن الدين الخارجي للبلد النفطي العضو في أوبك يبلغ نحو 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى نحو 62 مليار دولار بنهاية العام الماضي، وهو مرشح للتقلص إلى نحو 40 مليار دولار بنهاية 2020، مقابل نحو 197 مليار دولار مع بداية الأزمة النفطية منتصف 2014.

وكان محللون قالوا الشهر الماضي لوكالة بلومبرغ إن للجزائر تحفظات على الاقتراض بسبب ما عانته في السابق عندما دخلت مظلة الديون الخارجية.

وكانت شركة الائحة الدولية (إف سي آي) أعلنت في تقريرها الصادر في يونيو 2020 أن الجزائر تواجه أزمة مالية حادة، لكنها بعيدة عن الانهيار.

وتشير التقديرات إلى أن الدين الخارجي للبلد النفطي العضو في أوبك يبلغ نحو 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى نحو 62 مليار دولار بنهاية العام الماضي، وهو مرشح للتقلص إلى نحو 40 مليار دولار بنهاية 2020، مقابل نحو 197 مليار دولار مع بداية الأزمة النفطية منتصف 2014.

وكان محللون قالوا الشهر الماضي لوكالة بلومبرغ إن للجزائر تحفظات على الاقتراض بسبب ما عانته في السابق عندما دخلت مظلة الديون الخارجية.



توازنات مالية على المحك